الأمم المتحدة

A/C.5/78/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
28 November 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10:00

الرئيسة: السيدة لويس (نائبة الرئيس) . . . . . (سانت لوسيا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد شميليوسكي

المحتويات

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 *(تابع)*

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية

التشييد وإدارة الممتلكات

تقييم أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-21422 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد محمود (مصر)، تولت رئاسة الجلسة السيدة لويس، نائبة الرئيس.

افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 134 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 *(تابع)*

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية
(A/78/7/Add.12 و A/78/363)

1 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن استخدام سلطة الالتزام وطلب إعانة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون (A/78/363)، فقال إن التقرير قدم عملا بقرار الجمعية العامة 263/77. ويقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة المحكمة، وحالتها المالية، وتدابير تعزيز الكفاءة، وترتيبات التمويل في المستقبل.

2 - ومضى يقول إن الحالة المالية لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية لا تزال تثير بالغ القلق لدى الأمم المتحدة وحكومة سيراليون ولجنة الرقابة والجهات المسؤولة الرئيسية في المحكمة؛ ويقدم الفرع السادس من التقرير تفاصيل عن جهود جمع الأموال الحالية والسابقة التي بذلت للحصول على موارد من التبرعات. وقد وجه الأمين العام نداءات للتمويل إلى جميع الدول الأعضاء، ووجهت حكومة سيراليون هذه النداءات إلى أعضاء مجموعة الدول الأفريقية. وقد عُقد بالفعل ما مجموعه 47 اجتماعا ثنائيا للحصول على التمويل في عام 2023، ومن المقرر عقد أكثر من 30 اجتماعا افتراضيا آخر بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثتان الدائمتان لسيراليون وكندا إحاطة دبلوماسية افتراضية بهدف جمع الأموال في تموز/يوليه 2023؛ وقد حضر الإحاطة 65 مشاركا. ومع ذلك، لم تقدم أي مساهمات أو تعهدات لسنة الميزانية 2024 على الرغم من كل هذه الجهود. وبناء على ذلك، يتضمن تقرير الأمين العام طلبا إلى الجمعية العامة للموافقة على إعانة قدرها 300 968 2 دولار لعام 2024، وذلك كتدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مع استمرار الجهود الرامية إلى التماس تبرعات إضافية.

3 - **السيد شميليوسكي** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/78/7/Add.12)، فقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت النتائج المحدودة للغاية لجهود جمع الأموال للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عام 2023، وحث الأمين العام على توسيع نطاق جهوده في هذا الصدد، بوسائل منها توسيع قاعدة المانحين ووضع نُهج أكثر ابتكارا. وأعرب عن رغبة اللجنة الاستشارية في التذكير مرة أخرى بأن الإعانة المقدَّمة من الميزانية العادية هي آلية تمويل مؤقتة أُقرت لغرض استكمال التبرعات غير الكافية.

4 - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد لعام 2024، تلاحظ اللجنة الاستشارية وجود نمط ثابت من نقص الإنفاق على أنشطة المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في عامي 2022 و 2023 مقارنة بالميزانيات التي وافقت عليها لجنة الرقابة لهاتين السنتين. وفيما يتعلق تحديدا بالاحتياجات المتصلة بالسفر لعام 2024، ترى اللجنة الاستشارية أن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية ينبغي أن تكون قادرة على الاضطلاع بحصة كبيرة من أنشطتها، بما في ذلك جمع الأموال والعلاقات مع أصحاب المصلحة، باستخدام ترتيبات افتراضية. ونظرا لاستمرار تحديات التمويل، توصي اللجنة الاستشارية، علاوة على ذلك، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مضاعفة الجهود لتحديد وفورات إضافية، واستكشاف المزيد من الفعالية من حيث التكلفة في الخدمات الإدارية من أجل الاستفادة من أوجه التآزر ووفورات الحجم. وتعد ترتيبات التمويل المقبلة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مسألة سياساتية تخرج عن نطاق اختصاص اللجنة الاستشارية، التي توصي، في ظل الظروف الراهنة، بأن يؤذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 000 820 2 دولار للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، كآلية تمويل مؤقتة لتكملة موارد المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية.

5 - **السيد تور دي لا كونسبسيون** (كوبا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الأداء السليم للمؤسسات القضائية الصادر بها تكليفات، ولا سيما محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، ولذلك فإنها تهتم عن كثب بالحالة المالية لهذه المحكمة. وتلاحظ المجموعة أن الافتراضات التي تشكل أساس الميزانية مستقاة من عمليات المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وأن تخصيص الموارد المقترحة سيغطي الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالوظائف القضائية وغير القضائية، بما في ذلك حماية الشهود والضحايا، والإجراءات القضائية والإدارية، والإشراف على إنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، وتعهد محفوظات

المحكمة، وإدارة شؤون المحكمة، وحفظ إرث المحكمة، وأنشطة الاتصال الرامية إلى زيادة إبراز دور المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية. وتثني المجموعة على تدابير تعزيز الكفاءة التي اتخذتها المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، بما في ذلك إعادة الأرصدة غير المستخدمة.

6 - ومضى يقول إن المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء التمويل المستقبلي للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، على الرغم من دعم الدول الأعضاء ومساعي جمع الأموال التي يبذلها الأمين العام والجهات المسؤولة الرئيسية في المحكمة ولجنة الرقابة. وفي الواقع، إن ما يدعو إلى القلق بشكل خاص هو أن المحكمة لم تتلق منذ عام 2015 تبرعات كافية لتغطية تكلفة أنشطتها، وأنها تعتمد نتيجة لذلك على إعانات مقدَّمة من الجمعية العامة. وتلاحظ المجموعة أن الطابع غير القابل للتنبؤ به الذي تتسم به التبرعات لا يزال يشكل تحديات جدّية لاستدامة عمل المحكمة والتنفيذ الفعال لولايتها. وفي هذا الصدد، تكرر المجموعة تأكيد الحاجة إلى آلية تمويل مستدامة طويلة الأجل للمحكمة.

7 - **السيدة مينالي** (إثيوبيا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فأشارت إلى أنه عملا بالاتفاق المتعلق بإنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون الذي أبرمته الأمم المتحدة وحكومة سيراليون، ستغطى نفقات المحكمة من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. بيد أن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لا تزال تمول من إعانات الأمم المتحدة ومن تبرعات محدودة جدا من الدول الأعضاء. وتشكل الترتيبات التمويلية الحالية تحديات خطيرة لاستدامة المحكمة، مما يهدّد التنفيذ الفعال لولايتها.

8 - ومضت تقول إن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مسؤولة عن الإشراف على العقوبات الصادرة بحق ما مجموعه ستة محتجزين يقضون فترات عقوبتهم في رواندا والمملكة المتحدة وتنفيذ هذه العقوبات، وعن حماية ودعم الشهود والضحايا. وتقدم المحكمة، وفقا للمادة 18 من نظامها الأساسي، الحماية والرعاية والمساعدة الطبية إلى 61 شاهدا. ولديها 77 شاهدا في ملفها الخامل. والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية مكلفة بالإشراف على تنفيذ العقوبات، ورصد الإفراج المبكر المشروط، والاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والأدلة من سلطات الادعاء الوطنية. وتشرف أيضا على الجهود الهامة السابقة والجارية فيما يتعلق بإدارة محفوظات أنشطتها. وتود مجموعة الدول الأفريقية أن تؤكد من جديد أن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية هي الكيان الوحيد المكلف برصد الشهود، وهي الوصي الوحيد على مواد المحفوظات. وهذا يجعل وجود المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في سيراليون أمرا حاسما ومصدرا للدعم الهام لنظام العدالة الجنائية في البلد.

9 - وأردفت قائلة إن المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لم تتلق، على غرار السنوات السابقة وكما أبرز الأمين العام، تبرعات كافية لعملياتها وإنها اضطرت إلى الاعتماد على إعانات مقدَّمة من الجمعية العامة. وتكرر المجموعة التأكيد على أنه ينبغي للأمين العام أن يسعى إلى وضع ترتيبات تمويل بديلة ومستدامة للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، لتمكينها من الاضطلاع بمهامها. وتؤيد مجموعة الدول الأفريقية اقتراح الأمين العام الداعي إلى تقديم إعانة مالية للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية، وتشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لها والطلب إلى الأمين العام أن يضاعف جهوده لتعبئة هذه التبرعات، بوسائل منها توسيع قاعدة المانحين.

التشييد وإدارة الممتلكات (A/78/7/Add.10 و A/78/382 و A/78/382/Corr.1)

10 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض التقرير الخامس للأمين العام عن التصدي لتدهور أحوال مرافق خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومحدودية قدراتها (A/78/382 و A/78/382/Corr.1)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن الحالة منذ التقرير السابق (A/77/367)، فقال إن تقدما كبيرا قد أحرز في أنشطة التخطيط استعدادا لبدء مرحلة تصميم مشروع التشييد، وأساسا في مجالات الحوكمة والتوظيف والمشتريات. والجدير بالذكر أن عقد خدمات التصميم قد منح في أيلول/سبتمبر 2023، ومن المتوقع منح عقد إدارة المخاطر المستقل في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ومن المتوقع أيضا منح عقود إدارة البرامج في كانون الأول/ديسمبر 2023. ولا يزال الأمين العام يوصي بالخيار باء في إطار هذا المشروع، مع بقاء التكلفة الإجمالية القصوى المتوقعة عند 265,6 مليون دولار، على النحو المشار إليه في التقرير السابق للأمين العام. وفي حين أن الخيار ألف لا يزال قابلا للتطبيق أيضا، فإن ذلك سيكون بتكلفة إجمالية قصوى متزايدة تبلغ 235,3 مليون دولار، بالنظر إلى أن أعمال التصميم تجري في عام 2023 على أساس الخيار باء، على النحو الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها 263/77. ويظل الجدول الزمني للمشروع دون تغيير أيضا، حيث من المقرر الانتهاء من المشروع في عام 2030. ويمكن الاطلاع على الإجراء الذي توصي به الجمعية العامة في الفقرة 95 من الفرع الثامن من التقرير.

11 - **السيد شميليوسكي** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/78/7/Add.10)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالاهتمام الذي تبديه عدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بنقل بعض عملياتها إلى نيروبي. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المتوقع أن يتاح مع تقدم المشروع مزيد من المعلومات عن الاستخدام العام المتوقع لمرافق خدمات المؤتمرات الجديدة، فإنها تتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة في هذا الصدد في جميع التقارير المرحلية. واللجنة على ثقة بأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة المستقاة من مشاريع التشييد الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بأهداف إتاحة إمكانية الوصول والاستدامة وتحقيق الانبعاثات الصفرية والاستراتيجية العامة لكفاءة الطاقة، ستُدمَج في تصميم مشروع نيروبي.

12 - وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية إشارة الأمين العام إلى أن المشروع سيكتمل في عام 2030، فإنها تتطلع إلى إدراج معلومات مستكملة في التقرير المرحلي المقبل بشأن خيارات تسريع الجدول الزمني للمشروع. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن تكلفة المشروع في إطار الخيار ألف قد زادت، فإنها تشير إلى المقرر الذي حددته الجمعية العامة في الفقرة 14 من الجزء الثامن من قرارها 263/77، وترى أن البت في نطاق الخيار باء، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، هو مسألة سياساتية تنظر فيها الجمعية العامة. وبالمثل، فإن الموافقة على التكلفة الإجمالية القصوى بمبلغ 200 659 265 دولار في إطار الخيار باء، بالأسعار الجارية، مرهونة بما تقرره الجمعية العامة في هذا الشأن. وفيما يتعلق بموارد المشروع لعام 2024، توصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام، وأن تخصص مبلغا قدره 200 928 11 دولار للمشروع في عام 2024، يشمل 000 837 9 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، و200 091 2 دولار في إطار الباب 29 دال، الإدارة، نيروبي، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، التي ستقيد على حساب صندوق الطوارئ. وتود اللجنة الاستشارية أن تعرب عن امتنانها للبلد المضيف لما يقدمه من دعم متواصل لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وهي على ثقة من أن الأمين العام سيواصل العمل مع البلد المضيف للحصول على دعمه، ومع جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى، للحصول على تبرعات تهدف إلى ضمان أوجه الكفاءة وتعويض التكلفة الإجمالية للمشروع.

13 - **السيد تور دي لا كونسبسيون** (كوبا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة ممتنة لحكومة كينيا، بوصفها البلد المضيف لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لدعمها المستمر لعمل هذا المكتب ومشاركتها في المشروع الجاري لضمان نجاحه. وإذ تلاحظ المجموعة أن تكلفة خيار المشروع الذي يفضله الأمين العام ويوصي به - وهو الخيار باء - لم تتغير، فإنها ترى أن هذا الخيار هو الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر ملاءمة لاحتياجات المنظمة على المدى الطويل، وتتطلع إلى التوصل إلى قرار بشأن نطاق المشروع والحد الأقصى للتكلفة الإجمالية ومرحلة التشييد.

14 - ومضى يقول إن المجموعة تلاحظ أن التقرير المرحلي الحالي هو التقرير الخامس من نوعه، وأن أي تأخير آخر من جانب اللجنة الخامسة في اتخاذ قرار بشأن المشروع من المرجح أن يزيد من تكلفته على المدى الطويل. وتعتقد المجموعة أن فوائد المشروع الطويلة الأجل تفوق تكلفته بكثير، وتشير إلى أن مباني مراكز العمل الرئيسية الأخرى قد تم تجديدها بنفقات مالية كبيرة (2,1 بليون دولار للمخطط العام لتجديد مباني المقر، و 836,5 مليون فرنك سويسري للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث). وتشدد المجموعة على أنه يتحتم على اللجنة الخامسة أن تؤيد التوصيات التي يقدمها الأمين العام، وأن ينفذ المشروع في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تعرب المجموعة عن تطلعها إلى مناقشة الخيارات المتاحة من أجل التعجيل بالجدول الزمني للتنفيذ.

15 - وتؤكد المجموعة على أهمية التنسيق الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والأمانة العامة في نيويورك، ولا سيما مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، بما يضمن الإشرافَ على المشروع وإدارتَه بشكل سليم من جميع جوانبه، وإدراجَ الدروس المستفادة المستقاة من مشاريع التشييد الكبرى الأخرى، ولا سيما المخطط العام لتجديد مباني المقر والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى أن آلية تقاسم وفورات التكاليف التي أدخلتها لأول مرة الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث ستستخدم كنهج لأفضل الممارسات، وتعرب عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات عنها. وتسلّم المجموعة بالجهود وأنشطة التوعية التي يبذلها مكتب نيروبي فيما يتعلق بالتبرعات، وتشجع الأمين العام على مواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة للحصول على تبرعات تهدف إلى خفض التكلفة الإجمالية للمشروع.

16 - وتدعو المجموعة مكتب نيروبي إلى ضمان التمثيل الجغرافي العادل للدول الأعضاء، فضلا عن التوازن بين الجنسين، فيما بين

موظفي المشروع، وتعتقد أن أي شواغر ستتيح فرصة ملموسة لهذا الغرض. وتشير المجموعة أيضا إلى أن الجمعية العامة أكدت للأمين العام في قراراتها السابقة المتصلة بمشاريع التشييد ضرورة استخدام القدرات المحلية، بما في ذلك القدرات المتصلة بالمعارف والتكنولوجيات والخبرات والمواد، ومن ثم فإنها تأمل في أن يبذل كل جهد ممكن خلال مرحلتي تصميم المشروع وتنفيذه لإدماج مواد مشتراة من مصادر محلية ومصنعة محليا، فضلا عن استخدام العمالة والخبرات المحلية.

17 - **السيدة مينالي** (إثيوبيا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن المجموعة ممتنة لحكومة كينيا لدعمها المتواصل وتيسيرها لأعمال مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وهي على ثقة بأن الأمين العام سيواصل العمل مع البلد المضيف بهدف ضمان التحسين المستمر في عمل المكتب. وترحب المجموعة بالمعلومات المستكملة الواردة في التقرير المرحلي للأمين العام عن المشروع فيما يتعلق بالحوكمة والتوظيف والمشتريات، استعدادا لمرحلة تصميم المشروع. وتشدد المجموعة على أهمية الحوكمة والرقابة الفعالتين لضمان تحقيق أهداف المشروع ضمن النطاق والميزانية والجداول الزمنية المعتمدة. وتتطلع المجموعة إلى تلقي معلومات مستكملة حول كيفية مراعاة مالك المشروع لمشورة وتوجيهات المجلس الاستشاري واللجنة التوجيهية.

18 - وفيما يتعلق بالتوظيف، تلاحظ المجموعة أنه تم شغل 15 وظيفة من أصل 20 وظيفة مؤقتة معتمدة لإدارة المشروع. وتعرب عن تقديرها لما تحقق من تمثيل مختلف المجموعات الجغرافية الإقليمية والتوازن بين الجنسين، وتطلب معلومات مستكملة عن شغل الوظائف الخمس المتبقية. وفيما يتعلق بالمشتريات، تشير المجموعة إلى أن عقد خدمات التصميم قد منح في أيلول/سبتمبر 2023 لشركة ذات معارف وخبرات وقدرات دولية ومحلية. وهي تنتظر معلومات مستكملة عن منح العقد المستقل لإدارة المخاطر وعقد إدارة البرامج، اللذين لا يزالان معلقين. وتود المجموعة أيضا أن تشدد على أهمية ضمان تكامل المواد المشتراة من مصادر محلية والمصنعة محليا، واستخدام العمالة والخبرات المحلية.

19 - وعلى الرغم من تدهور الظروف المادية والقدرات المحدودة لمرافق المؤتمرات القائمة، تلاحظ المجموعة أنه في أعقاب الجهود المبذولة لاجتذاب المزيد من الاجتماعات الحكومية الدولية إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ازدادت معدلات استخدام خدمات المؤتمرات عن المستويات المسجلة قبل جائحة كوفيد-19، حيث لا تزال المشاركة الحضورية حيوية للعملية الحكومية الدولية. وبما أن معدل الاستفادة من خدمات المؤتمرات يتأثر بعوامل تتجاوز بيان الجدوى وحده، فلا ينبغي استخدام بيان الجدوى كمقياس وحيد لجدوى المشروع الهام قيد المناقشة. وينبغي، على وجه الخصوص، مراعاة الدور الموسّع لمركز عمل به مقار في معالجة المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنمائية في المنطقة وعلى الصعيد الدولي. وسيستمر الطلب على المرافق يتأثر سلبا حتى يتم الانتهاء من أعمال التجديد والتوسعة اللازمة. وستتكبد أيضا تكاليف إضافية لإقامة بنية تحتية مؤقتة، على سبيل المثال، للدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المقرر عقدها في عام 2024.

20 - وتكرر المجموعة تأييدها لتوصية الأمين العام لصالح الخيار باء، وهو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأنسب لاحتياجات الأمم المتحدة الطويلة الأجل، وتؤيد الحد الأقصى للتكلفة الإجمالية المقترحة والاعتمادات المقترحة لعام 2024. وتعرب عن الأمل في أن مجموعة أعضاء اللجنة الخامسة، التي قامت بزيارة في الوقت المناسب إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في وقت سابق من عام 2023 لترى بنفسها القدرات الوظيفية لمركز العمل والتحديات التي يواجهها، ستناصر بدورها المشروع، وسيتم الحصول على الموافقة على المضي قدما في النطاق الكامل والتكلفة الإجمالية القصوى للخيار باء، على النحو الذي حدده الأمين العام. ومن الحيوي الحصول على الموافقة في أقرب وقت ممكن لتجنب أي تأخيرات من شأنها أن تسفر عن تكاليف إضافية.

21 - **السيدة كينيونغو** (كينيا): قالت إن كينيا تقدر موقعها كمضيف لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتعتقد أن من مصلحتها ضمان الوفاء بمتطلبات الصحة والسلامة لجميع المؤتمرات الدولية التي يستضيفها البلد. واستكمالا للمشاريع الرأسمالية التي يجري الاضطلاع بها في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ستواصل حكومة كينيا استثماراتها في مشاريع الهياكل الأساسية التي تدعم مجمع المكتب. ويشمل نطاق العمل الحالي الذي تضطلع به الحكومة تحسين الوصول إلى الطرق المؤدية إلى المجمع والمناطق المحيطة به؛ وتحسين البنية التحتية للمياه والصرف الصحي؛ وتعهد توصيلية الإنترنت للمستخدمين في المجمع وفي المنطقة المحيطة به؛ وضمان إمدادات ثابتة من الكهرباء للمجمع والمناطق المحيطة به. وفي الآونة الأخيرة، أكملت حكومة كينيا طريق نيروبي السريع المؤدي إلى المطار بتكلفة إجمالية قدرها 600 مليون دولار، وتشمل المشاريع الجارية تحويل شارع الأمم المتحدة إلى شارع مزدوج، بتكلفة تقديرية تناهز 8 ملايين دولار، وتحويل طريق ليمورو المجاور إلى طريق مزدوج بتكلفة قدرها

10 ملايين دولار. وقامت حكومة كينيا بتبسيط عملية إدارة الامتيازات والحصانات بإنشاء مركز للخدمات الدبلوماسية داخل مجمع الأمم المتحدة. ويقدم المركز خدمات من وكالات من بينها هيئة الإيرادات الكينية وخدمات الهجرة. وجرى أيضا تعزيز الأمن بإنشاء وحدة شرطة دبلوماسية مكرسة لهذا الغرض.

22 - ومضت تقول إن حكومة كينيا ستواصل التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمة وأصحاب المصلحة الآخرين لكفالة وفاء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بولايته بفعالية، وتلاحظ هيكل الحوكمة الاستشاري الذي أنشئ لضمان تحقيق أهداف المشروع. وتود أن تعرب عن تقديرها للمدير العام للمكتب ولفريق المشروع على أنشطة التخطيط المسبق المضطلع بها حتى الآن. وفي وقت سابق من عام 2023، تشرفت الحكومة باستضافة مجموعة من مندوبي اللجنة الخامسة في نيروبي. وأتاحت الزيارة التي جاءت في الوقت المناسب الفرصة للمجموعة لتطّلع بنفسها على التحديات التي يواجهها المكتب في مجال القدرات، وترصد التقدم المحرز في الأعمال الرأسمالية الجارية، وتكوّن رؤية عن إمكانات مركز العمل في تعزيز تعددية الأطراف. وتعرب حكومة كينيا عن ثقتها في أن اللجنة ستمنح الأمين العام الموافقة على المضي قدما في النطاق الكامل والتكلفة الإجمالية القصوى للخيار باء. وتؤيد الحكومة توصيته باتباع هذا الخيار، الذي من شأنه أن يدعم تقديم خدمات مؤتمرات حديثة، ويؤكد على الاستدامة وإمكانية الوصول. وهي تدعو الدول الأعضاء إلى دعم الغطاء المالي المرصود للتكلفة الإجمالية، حتى يفي المكتب بالمعايير المتوقعة من مركز من مراكز عمل الأمم المتحدة التي بها مقار. ومن شأن التنفيذ الناجح للمشروع أن يسهم في مهمة المنظمة الطويلة الأجل الأوسع نطاقا عن طريق تعزيز التعاون والسلام والتنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تقييم أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (A/78/7/Add.15 و A/78/325)

23 - **السيد كاري** (إدارة الدعم العملياتي): عرض تقرير الأمين العام بشأن تقييم أماكن العمل في مقر الأمم المتحدة (A/78/325) المقدم عملا بالجزء الثاني من قرار الجمعية العامة 253/75 جيم، فقال إن التقييم الوارد في التقرير يتضمن الاحتياجات المتطورة وطرائق العمل الجديدة للمنظمة؛ وينظر في الدروس المستفادة من مشروع أماكن العمل المرنة، وتكييف البيئة المادية والعملياتية الناتجة عن جائحة كوفيد-19؛ ويعطي الأولوية للصحة والسلامة المهنية والرفاهية لجميع شاغلي المبنى. ويعد توفير بيئة حيز عمل مادي ملائم تلبي احتياجات العمل جزءا لا يتجزأ من الوسائل التي تدعم موظفي إدارات مقر الأمم المتحدة في تنفيذ الولايات المقررة.

24 - وخلال مشروع أماكن العمل المرنة، أعيد تشكيل 22 طابقا من مبنى الأمانة العامة، لاستيعاب ما مجموعه 171 3 موظفا تقريبا، أي بزيادة قدرها 291 1 موظفا عما كان عليه قبل المشروع. ومن بين فوائد هذا التحويل القدرة على استيعاب التغيرات الطفيفة الطارئة على القوة العاملة بسهولة أكبر. وتمكن المرونة التي توفرها عملية التحويل أيضا من إجراء تخفيضات كبيرة في الحيز التجاري المؤجر لتكملة القدرة الاستيعابية داخل مجمع المقر نفسه. ويقيّم التقرير حافظة عقارات المنظمة الحالية في نيويورك، ويقيّم كذلك الاحتياجات في المستقبل، مع مراعاة التوقعات المتعلقة بالقوة العاملة وأنماط العمل المتطورة، ويوجز نهج الأمين العام، الذي يقترح زيادة أوجه الكفاءة من خلال تخفيض المساحة الحالية للعقارات. ويخلص التقرير إلى أنه من الأهمية بمكان أن تدعم أماكن العمل بالمنظمة طرائق العمل في الحاضر والمستقبل، ومن الضروري مواصلة رصد الاتجاهات وجمع البيانات من أجل تكييف أماكن العمل المادية مع الاحتياجات المتطورة للمنظمة وموظفيها.

25 - **السيد شميليوسكي** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/78/7/Add.15)، فقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن تقييم الأمين العام للحافظة العقارية في المقر في المستقبل يتوخى زيادة تخفيض الحيز المكتبي المستأجر ومواصلة تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، بالاقتران مع ترتيبات العمل المرنة. ونظرا لأهمية مواصلة ملاحظة الاتجاهات، بما في ذلك الاتجاهات في الإشغال الفعلي للمباني، من أجل إجراء تقييم دقيق للاحتياجات المتعلقة بأماكن العمل، توصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا آخر عن التقييم التطلعي لحافظة العقارات في المقر.

26 - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية أبدت ملاحظات محددة بشأن المسائل التي ينبغي إدراجها في التقرير المقبل للأمين العام. وتتضمن هذه الملاحظات معلومات عن أعداد القوى العاملة الحالية والمتوقعة التي تحتاج إلى أماكن إقامة في المقر؛ ومستويات الإشغال الفعلية، إلى جانب النسب المتوقعة المنقحة لتقاسم المقاعد، حسب الاقتضاء؛ وإخلاء مبنى 305 شرق شارع 46 (مبنى ألبانو) ومبنى 304 شرق شارع 45 (مبنى FF)؛ وتحقيق مزيد من أوجه الكفاءة،

بما في ذلك ما يتعلق بمفهوم تقديم الخدمات المحسّن المقرر؛ وإجراء تحليل للتكلفة والعائد، في حدود الموارد المتاحة، لتحويل الطوابق المتبقية من الأمانة العامة إلى أماكن عمل مرنة؛ والتزامات الإيجار وتنفيذ أماكن العمل المرنة في مراكز العمل الأخرى.

27 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذا التقرير، معلومات مستكملة عن المفاوضات بشأن عقد الإيجار الجديد في مبنى 2 United Nations Plaza (مبنى DC-2). وتأمل اللجنة الاستشارية أيضا أن تعالج الأمانة العامة المسائل التي تؤثر على الإنتاجية والرفاه التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه الأخير (A/78/225)، وتكفل مراعاة الدروس المستفادة من تطبيق أماكن العمل المرنة في الأمانة العامة على النحو الواجب في المشاريع المماثلة في المقر ومراكز العمل الأخرى.

28 - **السيدة نديايي** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم عملية تطبيق أماكن العمل المرنة في مقر الأمم المتحدة (A/78/225)، فقالت إن التقييم قيّم الفوائد الكمية والنوعية التي تحققت من خلال تنفيذ الأمم المتحدة لأماكن العمل المرنة في المقر. وتمكنت المنظمة عن طريق تحويل المكاتب التقليدية إلى أماكن عمل مرنة في 22 طابقا بمبنى الأمانة العامة من إيجاد قدرات إضافية وتحقيق وفورات كبيرة في التكاليف على عقود إيجار المكاتب وغيرها من نفقات التشغيل. وقد عززت عملية التحويل أيضا استمرارية المنظمة في تصريف أعمالها مع تحليها بالقدرة على الصمود، وتسهم في الاستدامة البيئية عن طريق الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن المرافق. ومع ذلك، فإنّ تنفيذ أماكن العمل المرنة لم يفض بوضوح إلى تحسين إنتاجية الموظفين ورفاههم، وقد يؤثر سلبا فيما لو تركت المسائل القائمة المتعلقة بالضوضاء وانعدام الخصوصية وعدم كفاية غرف الاجتماعات والأماكن المغلقة دون معالجة.

29 - ومضت تقول إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قدم توصيتين مهمتين. أولا، أن تحدد إدارة الدعم العملياتي مستويات الإشغال وتنفذها في أماكن العمل المرنة الأمثل لتحقيق الكفاءة التشغيلية وإنتاجية الموظفين ورفاههم. وسيتطلب ذلك من الإدارة أن تتعاون تعاونا وثيقا مع رؤساء الكيانات لفهم احتياجاتهم، وأن تفهم أيضا الاستخدام الحالي لترتيبات العمل المرنة، مع مراعاة آراء الموظفين. وثانيا، أن تعالج الإدارة مسائل الضوضاء وانعدام الخصوصية عن طريق تحديث بروتوكولات أماكن العمل والقواعد الأساسية، وعن طريق تعديل الحيز المادي، حيثما كان ذلك ضروريا وممكنا. وقد قبلت الإدارة بتوصيتي المكتب، وشرعت في اتخاذ إجراءات لتنفيذهما.

30 - **السيد تور دي لا كونسبسيون** (كوبا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تقدر التقييم التطلعي لأماكن العمل في مقر الأمم المتحدة الوارد في تقرير الأمين العام، إلى جانب التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمشروع المكتمل لأماكن العمل المرنة. وتلاحظ المجموعة أن المنظمة قد أوجدت، بتنفيذ المشروع، قدرات إضافية وحققت وفورات في التكاليف المتعلقة بإيجارات المكاتب وغيرها من نفقات التشغيل. غير أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أشار في تقريره إلى أن الإشغال المادي لمبنى الأمانة العامة أقل مما كان متوخى في الأصل، حتى بعد جائحة كوفيد-19 ورفع جميع القيود. وفي هذا الصدد، يساور المجموعة القلق من أن التواجد خارج المكتب قد يعتبر حقا، أو حتى قاعدة، في حين أن كلاهما لا ينطبق وفقا لنشرة الأمين العام ذات الصلة. وذكر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه منذ تطبيق مرحلة "الوضع الطبيعي المقبل" في المقر في نيسان/أبريل 2022، انخفضت بالكاد نسبة الموظفين الذين يعملون عن بعد أو يعملون في إطار ترتيبات عمل مرنة أو بديلة، حيث انخفضت من 77 في المائة إلى 67 في المائة. وتؤكد المجموعة من جديد أن الوجود المادي لموظفي الأمانة العامة أمر أساسي لعمل المنظمة ولتلبية احتياجات الدول الأعضاء وفقا لقواعد المنظمة وأنظمتها.

31 - ومضى يقول إن المجموعة تشير إلى أن الجمعية العامة شجعت الأمين العام، في قرارها 278/77، على دعم المديرين في رصد حضور الموظفين لكفالة استمرار المنظمة في الاستجابة للدول الأعضاء، ومواصلة إنجاز أعمالها بفعالية وكفاءة لمساعدة الهيئات التشريعية في عملها، وعلى تنفيذ قراراتها. وفي هذا الصدد، توافق المجموعة على توصية اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد خيارات قابلة للتطبيق من أجل قياس شغل أماكن العمل وتقديم معلومات عن مستويات الإشغال الفعلية. ويتوقف التقييم الدقيق لمتطلبات أماكن العمل الحالية والمستقبلية على مواصلة مراقبة الاتجاهات ذات الصلة وجمع بيانات شاملة، بما في ذلك عن مستويات الإشغال الفعلية، استنادا إلى تأثير حيز أماكن العمل المرنة المعاد تشكيلها وتنفيذ ترتيبات العمل المرنة.

32 - وأردف قائلا إن المجموعة لاحظت الاستنتاج الذي خلُص إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن ترتيبات أماكن العمل المرنة لم تفض إلى تحسين إنتاجية الموظفين بشكل واضح وربما تكون قد أثرت بشكل سلبي على صحة الموظفين ورفاههم بسبب المشاكل المتعلقة بالضوضاء وانعدام الخصوصية وعدم كفاية الأماكن المغلقة. وأشار أيضا تحليل المكتب إلى أنماط متميزة حسب الرتبة والعمر ونوع الجنس في تجربة بيئة أماكن العمل المرنة. وبناء على ذلك، أحاطت المجموعة علما بتوصيات المكتب، وستتابع بالتفصيل مناقشة هذه التوصيات من أجل تحديد نطاقها بوضوح في ضوء الحالة المالية الراهنة للمنظمة، لا سيما وأنه من غير المستصوب الشروع في نسخة أخرى من المخطط العام لتجديد مباني المقر بعد أقل من عقد من المخطط الأصلي. وتود المجموعة أيضا أن تتلقى مزيدا من المعلومات عن الأسباب التي حالت دون أن يقدم الأمين العام في الدورة الحالية التقرير المتعلق بالجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها 273/76.

33 - **السيدة تام** (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن وجود بيئة مادية لأماكن العمل تلبي احتياجات الموظفين على نحو كاف أمر أساسي لإنتاجية عملهم من أجل تنفيذ ولايات المنظمة. ولاحظت الرابطة الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة لتنفيذ تدابير من أجل أماكن عمل مرنة، بما في ذلك ترتيبات العمل المرنة التي سمحت لها بالاستجابة والتكيف بسرعة خلال جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تكون ترتيبات العمل المرنة هذه مدروسة دراسة جيدة، ويجب ألا تؤثر في نهاية المطاف على فعالية وكفاءة الأمانة العامة في تنفيذ ولاياتها، وتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

34 - وبينما تلاحظ الرابطة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتقد أن مشروع أماكن العمل المرنة قد عزز استمرارية المنظمة في تصريف أعمالها وقدرتها على الصمود وأسهم في استدامتها البيئية، فإنها تشعر بالقلق إزاء ما خلص إليه المكتب من أن تنفيذ أماكن العمل المرنة لم يحسّن إنتاجية الموظفين بشكل واضح، وربما أثر سلبا على صحة ورفاه الموظفين. وتحث الرابطة الأمين العام على معالجة المسائل المحددة في تقرير المكتب، وهي الضوضاء وانعدام الخصوصية وعدم كفاية أماكن العمل المغلقة، لضمان أن تظل بيئة المكاتب مناسبة للموظفين للعمل بفعالية، مع إيلاء اعتبار متوازن لصحتهم ورفاههم. وينبغي أيضا بذل المزيد من الجهود لضمان استخدام الأماكن ذات الصلة، مثل الغرف الهادئة، للأغراض المقصودة منها.

35 - وأعربت عن ترحيب الرابطة بأثر انخفاض الالتزامات العقارية للمنظمة من حيث زيادة سعة الحيز المكتبي، وتحقيق وفورات في التكاليف، وتقليل الطلب على المعدات والمواد المكتبية. ومع ذلك، فقد شعرت الرابطة بالجزع عندما علمت أنه على الرغم من الزيادات في القدرة الاستيعابية، فإن الإشغال المادي لمبنى الأمانة العامة أقل مما كان متوخى أصلا. ويعد الوجود المادي لموظفي الأمانة العامة أمرا أساسيا لعمل المنظمة ولتلبية احتياجات الدول الأعضاء، بما في ذلك متطلبات الاجتماعات الحضورية مع عودة الأعمال إلى طبيعتها في المنظمة. ويسر الرابطة أن تلاحظ أن إدارة الدعم العملياتي قد قبلت توصيات المكتب، وتتطلع، فيما يتعلق بهذه التوصيات وبتقرير الأمين العام، إلى تلقي معلومات مستكملة من الإدارة عن التغييرات التي تعتزم تنفيذها خلال المشاورات غير الرسمية في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 10:55.